مكتب المحامي

كارول شوقي الراسي

محامٍ بالاستئناف

جانب رئيس مجلس إدارة قناة ال LBC المحترم

الاستاذ بيار الضاهر

كتاب رد

موجه من المحامي كارول شوقي الراسي بوكالتها القضائية العامة عن شركة ليبانيز بولتري كومباني ش.م.ل وشركة فريحة فود ش.م.ل

أما بعد ،

مجدداً ولغايات غير واضحة ولأسباب نراها مشبوهة قامت قناتكم لتلفزيونية في حلقة نهاركم سعيد وفي معرض استضافة أحد الاعلاميين كما وفي نشرة الاخبار المسائية على تعمّد الإساءة الإعلامية والدعائية للشركتين الموكلتين إن إجترار وإجتزاء لنصوص من تحقيقات أولية مجراة مع بعض الموظفين العاملين لديها الذين اشبعوا ضرباً في معرض التحقيق الأولي معهم وأجبروا على توقيع إفادات دون قراءتها جاءت معلّبة وغب الطلب وقبل ان تكشف الحقيقة كاملة أمام القضاء بحيث أدلوا بإفادتهما الصحيحة أمام قاضي التحقيق ، أو من خلال التفرّد بإستضافة أشخاص يسعون للتهشيم المتعمّد بالشركتين وسمعتهما في الداخل والخارج عبر منبر إعلامي كمنبركم بحيث أنه قد تبدّى لنا ان هناك جوقة منظّمة أو منظومة إعلامية وإعلانية تضم شخصيات مهتمّة بإيذاء الجهة الموكلة تحاول مقارعة القضاء عبر الضغط الإعلامي وإستثارة الرأي العام اللبناني لإنتزاع حكم شعبوي خالٍ من الحقيقة يوظّف لمصلحة بعض النافذين في السلطة .

وأمام هذا التمادي المتكرر من قبل القناة التي تمثلونها في محاولة ضرب البنية الإقتصادية والزبائنية للشركتين الموكلتين وتمسّكاً بحق الرد يهمّنا ان نعلمكم بالآتي :

١- اننا في دولة تحتكم الى القانون ولا تحتكم الى مجالس الصبحيات الإعلامية أو البرامج الشعبوية في مقاربة ملف قضائي كملف الجهة الموكلة ، ونعوّل على الحقائق ولا نعوّل على إستثارة العواطف والاستخفاف في عقول الناس .
٢- أن شركة ليبانيز بولتري كومباني ش.م.ل هي مفخرة إقتصادية تحوز على الرخص المطلوبة من وزارة الصناعة والزراعة كما ان لديها شهادة ISO22000 من ضمنها ال HACCP منذ أكثر من ثمانية أعوام وتطبقها على كافة مستويات الانتاج.

٣- إن الجهة الموكلة قد أثبتت من خلال القضاء المختص وبعد ارسال إنذارات شخصية للقييمين على وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الصحة اللتين إكتفيتا بالمداهمة الفولكلورية التي تعرض على قناتكم بغية تأمين ظهور إعلامي لها دون أخذ العيّنات اللازمة لإجراء الفحوصات المخبرية ودون القيام بواجباتها الوظيفية ،

٤- وبعد إصرار الشركة على إجرائها تبيّن ان جميع الفحوصات المخبرية المجراة على عيّنات لمنتوجاتها ومصنّعاتها على إختلاف أنواعها جاءت مطابقة للمواصفات الصحّية السليمة التي يفرضها القانون ، مما اربك كافة الوزارات والادارات المعنيّة من جراء تصرّفها غير المسؤول للنيل من صرح إقتصادي عريق يعيش من وارئه ٢٠٠ عائلة ، علماً ان العيّنات التي أجريت عليها الفحوصات المخبرية تعود الى الجهات التالية :

أ- **مستودعات الجهة الموكلة في الزلقا- جل الديب** التي كانت باكورة غزوات مدير عام وزارة الاقتصاد الإعلامية والتي لم يوفّق بها بعد ثبوت صلاحية مصنّعات الدجاج للإستهلاك البشري وتطابقها للمعايير الغذائية السليمة .

ب- **مستودعات الشركة الموكلة في زكريت** والتي إقتحمتها وزارة الصحة دون صلاحية ودون وجه حق ، والتي جاءت الفحوصات المخبرية المجراة من قبل وزارة الصحة لمصنّعات الدجاج بها بانّها صالحة للإستهلاك البشري .

ج- **سوبرماركت شاركوتيه عون** وذلك بعد ان قامت وزارة الإقتصاد على اثر إنذار ارسل لها من قبل الشركة بإجراء الفوصات المخبرية المتعلّقة بالفحوصات المخبرية المتعلّقة بالخصوص المذكور والتي أثبتت ان مصنّعات الدجاج الموجودة لديها صالحة للإستهلاك البشري .

د- **البضائع الموجودة في سائر مستودعات الجهة الموكلة والمرتجعة من كافة السوبرماركات** اثر قرار وزارة الاقتصاد الجائر والاستباقي والذي قضى بمنع التداول في مصنّعات الشركة قبل إجراء الفحوصات المخبرية اللازمة ، اثبتت ايضاً ان كافة أصناف مصنّعات الدجاج الموجودة صالحة للاستهلاك البشري

ه- البضائع الموجودة في مستودعات الشركة في زكريت والمعدّة للتصدير الى الخارج أثبتت الفحوصات المخبرية بأن مصنّعات الدجاج صالحة للإستهلاك البشري .

- وهنا نصر على عرض النتائج المخبرية المجراة -

إنطلاقاً مما تقدّم ،

تقدمنا من المراجع المختصة بطلب فك الأختام عن مستودعات الشركة الكائنة في زكريت الا ان التباطؤ والبطئ أدّى الى حدوث أعطال كهربائية داخلية في المستودعات والمعمل أضف الى ترك ابواب البرادات في الداخل مفتوحة من قبل

اللأجهزة الأمنية الامر الذي أدّى الى تخريب كامل البضاعة فتوجب على الشركة تقديم طلب إتلاف كافة البضاعة الموجودة بعد ان ثبت بالفحوصات المخبرية التي أجرتها وزارة الصحة والاقتصاد وخبير معيذن من قاضي أمور مستعجلة وفي عدّة مختبرات بانّها كانت صالحة للإستهلاك البشري .

وبما ان تجاهلكم المتعمّد للجانب القانوني والقضائي بهذه القضية وعدم الإكتراث للوقائع المثبتة لعدم إقتراف الجهة الموكلة لأي جرم جزائي وبالتالي إصراركم على محاسبة ومحاكمة الجهة الموكلة إعلامياً وإعلانياً أمام الرأي العام بهدف إنزال عقوبة الإعدام الإقتصادية بحقّها بشكل متعمّد خلافاً للحقيقة القانونية والقضائية يخفي أموراً لا ترقى الى المناقبية الإعلامية والإعلانية بأي شكل من الأشكال ، بل إنّها تعكس إحدى الأمرين :

أولاهما : إما ان القييمين على القناة التي تمثلونها على خلاف شخصي مع الشركة الموكلة وبالطبع لا **!**
ثانيهما : وإما ان هناك جهات تقتات وتقبض من جهات مجهولة لقيادة حملة تشويه سمعة الجهة الموكلة بشتى الطرق للوصول الى الاستيلاء على الشركة وإجبارها على بيع مقتنياتها بأبخس الأسعار .

وإنّه وبجميع الأحوال فإن قناتكم الإعلامية مدانة لأنها تجيّش الرأي العام اللبناني وتحثّه لمحاربة الجهة الموكلة عبر بثّها سموماً إعلامية غير صحيحة قضائياً أو واقعياً أو قانونياً دون التقسي عن الحقيقة بكاملها **!** وإن هذا الأمر سيكبّد قناتكم مشقّة الملاحقة القانونية الوشيكة مع ما سيتبعه ذلك من المطالبة بالتعويضات القانونية المناسبة عن استمرارها بحملة التشهيير بالجهة الموكلة دون وجه حق أمام المراجع القضائية المختصّة .

من أجل ذلك ،

جئنا بكتاب الرد ننذركم بما يلي :

١- الكف عن تناول الجهة الموكلة ومنتوجاتها في أي من برامجكم الإعلامية أو الإعلانية وبأي شكل من الأشكال والإمتناع عن كل مل من شأنه خداع الرأي العام اللبناني بمغالطات قانونية وواقعية تمس الشركة دون وجه حق سواء بشكل مباشر أو من خلال إستضافة أشخاص بالوكالة عن القناة التي تمثلونها تكون مهمّتهم النيل من الشركة ومن سمعتها ومن منتوجاتها على صعيد الوطن ككل .

٢- دعوة القييمين على الشركة أو وكلائها الى مناظرة إعلامية على قناتكم لشرح مجريات الأمور على حقيقتها مع المستندات المثبتة لبراءتها .

٣- تحتفظ الجهة الموكلة بحق مقاضاة قناتكم الإعلامية بجرائم التشهير والقدح والذم وبث وقائع مغلوطة أو مجتزأة بهدف النيل من الشركة الموكلة ومن سمعتها التجارية ومن منتوجاتها عبر تضليل الرأي العام اللبناني بما هو مجافٍ للحقيقة بحيث نحتفظ بحق تقدير العطل والضرر المادي والمعنوي اللاحق بالجهة الموكلة أمام المراجع القضائية المختصة .

بكل تحفّظ

بالوكالة المحامي

كارول شوقي الراسي